



وزارة المالية المتضمن حل التشابكات المالية بين جهات القطاع العام المدينة والدائنة ، ويأتي مشروع القانون في سياق محاولات الحكومة لحل مشكلة تفاقمت خلال السنوات الماضية لإطفاء ديون جهات وتسديد عجوزات مالية ناجمة عن التزاماتها السابقة ."

أكد وزير المالية أن القانون الجديد لا يعالج التشابكات القائمة، ولكن هذه المعالجات

التي تمت لأسبابها المالية كفيلا بعدم تكرار المزيد منها... ولكن الواقع يشير إلى أن التشابكات المالية والديون في ازدياد وما زالت تتفاقم بين المؤسسات العامة، والدليل يكمن في سعي الخزينة العامة لتمويل العجز في عام ٢٠١٠ ، وكما يبدو أن هذه التشابكات ليست الأخيرة وستتكرر .

كانت معامل ومؤسسات القطاع العام تستدين بمبالغ من خزينة الدولة لتسيير أعمالها على أن تسدها للخزينة العامة في أوقات محددة، وقد تراكمت هذه الديون وأدت إلى تشابكات مالية بين هذه المؤسسات لم تستطع تسديدها أصولا .

ما هذه الفوضى...، التشابكات المالية التي تتكرر في مؤسسات القطاع العام كما أشار وزير المالية في جريدة الاقتصادي ولم يحاسب أحد عنها من المسؤولين في إدارة هذه المؤسسات والجهات الوصائية عليها، حيث أصبحت تشكل أزمة لم تحل جزئياً ، وخزينة الدولة هي الخاسر، والنتيجة الشعب هو الخاسر الفعلي لأنه هو الذي يدفع الضرائب لخزينة الدولة... الجدير بالذكر هنا، لقد تخرج من الجامعات السورية مئات المحاسبين والإداريين والفنيين والمهندسين بمستويات عالية، ولكن للأسف لا تزال الحكومة تشكو من عجز في إدارة مؤسسات القطاع العام، والخسائر والفساد مستمر...

السؤال هنا أين ذهبت مئات المليارات التي خرجت من الخزينة العامة ولم تسدد ؟. برأيي دخلت هذه المبالغ الكبيرة أو جزء منها /عشرات المليارات/ في جيوب الجهاز الإداري لهذه المؤسسات والجهة الوصائية عليها، والتجار والمتعهدين الذين يتعاملون مع هذه المؤسسات، ولم يحاسب أحد على الخسائر...وكانت النتيجة أن معظم مؤسسات ومعامل القطاع العام لاتزال تعاني صعوبات مالية في عملها وفي تصريف منتجاتها ، وتعرض لخسائر كبرى نتيجة العجز في الإدارة والفساد والهدر والتبذير في الأموال العامة، وأصبحت مديونيتها لخزينة الدولة بالمليارات، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المؤسسات مديونة /١٠٠/ مليار ليرة سورية إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، هي عبارة عن اشتراكات عمال هذه المؤسسات لم تحوّلها، تراكمت منذ سنوات لم تحوّلها للتأمينات حتى الآن ويزداد المبلغ سنوياً...

١- ليس فقط القطاع الخاص يمارس التهرب الضريبي عن عماله، بل مؤسسات القطاع العام تمارس التهرب التأميني عن عمالها، وتتراكم الديون عليها لصالح التأمينات الاجتماعية، الأمر الذي يلحق الضرر بمصالح العمال . من واجب الإتحاد العام لنقابات العمال مطالبة الحكومة باستمرار لتسديد هذه المبالغ . إن تصرف إدارات مؤسسات القطاع العام يعبر عن العجز

الدولة ومؤسساتها مدينة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية بـ /١٥٠/ مليار ليرة سورية

✓ بقلم: عمر قشاش

- الاقتصاد علم وفن، وتخطيط وحساب، واختيار الجهاز الإداري الكفاء.
- إذا لم نتقيد بهذه المبادئ العلمية سنواجه الخسارة .
- /١٥٠/ مليار ديون التأمينات الاجتماعية على الدولة ومؤسسات القطاع العام، ينبغي إعادتها للمؤسسة مع فوائدها لاستثمارها لصالح العمال .
- أموال العمال مقدسة لأنها جمعت من تعبهم لا يجوز الاعتداء على المقدس .
- واجب الإتحاد العام لنقابات العمال مطالبة الحكومة بتسديد ديونها لمؤسسة التأمينات الاجتماعية .

لا تزال ورشة الحوارات والنقاشات تجري في الصحف، وتعدّد الندوات الاقتصادية وأهمها ندوات الثلاثاء الأسبوعية في دمشق، التي تطرح فيها موضوعات اقتصادية وعلمية هامة جداً حول معالجة صعوبات القطاع العام وخسائر بعض مؤسساته المخرسة، ويدعوا الجميع الحكومة لإصلاحه، رغم كل المساعي والقرارات الرسمية التي اتخذت لإصلاحه وللخروج من الأزمة التي يعاينها، لم يتحقق الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام. الجدير بالذكر هنا أن الاقتصاد علم ودراسة وفن وتخطيط وتحليل عوامل وأسباب نجاح أي مشروع اقتصادي (قطاع عام أو خاص)، يرتدي أهمية كبرى في اختيار الجهاز الإداري الذي يقود عمل المؤسسات .

إن تحقيق ذلك يتطلب العمل على إزالة كل المعوقات المسببة له ووقف الهدر والنهب الذي يتعرض له هذا القطاع، وتطبيق مبدأ المحاسبة الجدية ضد أعمال الفساد والتخريب، حيث أصبحت العديد من معامل ومؤسسات الدولة تعاني خسائر جسيمة، تشكل عبئاً مالياً كبيراً على هذه المؤسسات وخزينة الدولة .

التشابكات المالية في مؤسسات القطاع العام :

كانت الجهات العامة تستدين بمبالغ من الخزينة العامة ولم تسدها في أوقاتها ولم تجر أية محاسبة من الجهة الوصائية في حينها ، تراكمت هذه الديون على شركات القطاع العام وعجزت عن تسديدها أصولا، وأثبتت الجهات العامة فشلها وعدم رغبتها في تسديد الديون المتركمة عليها، وهذا يعني أن الخزينة خسرت هذه المبالغ الطائلة وصلت إلى /٤٤٦/ مليار ليرة سورية ، وأن الحكومات المتعاقبة كانت ترحل هذا الملف إلى المستقبل المجهول .

وأيضاً نشرت الاقتصادي في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٩ موضوع التالي حول التشابكات المالية :

"وزير المالية يصرح للاقتصادي ما يلي: القانون الجديد يتضمن إطفاء /٥٠٠/ مليار ليرة سورية ولايعالج جميع التشابكات القائمة...أقرّ مجلس الشعب مشروع القانون المقدم من

الطامة الكبرى

✓ بقلم: إبراهيم خليل كرداغي

الكل يعلم أنه ثمة حالة رهيبية يعيشها المواطن السوري بسبب فقدانه لكافة أشكال الأمن، الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه يفقد إلى وسائل التعبير عن تلك الحالات بأزماتها التي تحولت إلى ألم داخلي ينخر البقية الباقية من فكره المشنتت الغير قادر على استيعاب ما أصاب حاضره أو ما سيلحق بمستقبله المجهول!؟

فعلى المشهد الاجتماعي يمكنك أن تسمع وتشهد في بيتك أو من حولك وعلى مدار أيام الأسبوع جرائم القتل والاعتصاب والنهب والسرقة وتداول المخدرات أو تناولها ومسائل الدعارة وتجارة الأعضاء وصولاً إلى حالة عزوف الشباب عن بناء الأسرة بابتعادهم عن الزواج لعدم قدرتهم على تحقيق شروطه من تأمين المسكن والملبس ولقمة العيش اليومية، مما يخلق مناخاً مناسباً لانتشار الأمراض المختلفة الناجمة عن عدم توفر حياة حرة وكريمة .

وعلى المشهد الثقافي نرى تراجعاً مخيفاً في الإقبال الجاد على الثقافة في المستويين الفكري والتعليمي بين الطلبة، بسبب الظروف العامة الضاغطة وما يخطط له في دوائر التربية والتعليم العالي من وزارات وجامعات في تضيق فرص التحصيل ودخول الرأسمال الاحتكاري في هذا المجال .

نسأل ماذا حققنا على مستوى الإنتاج العلمي أو الثقافي الفكري، وأين هو المنتج البشري النوعي القادر على بناء الأسرة النوعية السليمة القادرة على الإبداع والإنتاج لذاتها ومن ذاتها!؟

ويكتمل المشهد الثقافي عندما تلاحظ الحزن والألم في وجوه الأهل وهم يرون فشل أبنائهم في التحصيل الدراسي أو عدم امتلاكهم لخبرات عملية وإيجاد فرص عمل مناسبة، بعد أن صرفوا معظم ما لديهم من قدرات مادية ومعنوية عسى أن يحققوا مكانة اجتماعية لائقة لأسرهم.

وفي المشهد السياسي يزداد حزنك وألمك عندما تفكر بمستقبل وطنك كمواطن سوري تسعى إلى ممارسة حقلك في الحرية الفكرية والثقافية والسياسية والدينية وحتى حقوقك الاقتصادية في حدود الجغرافية السورية، فالقبول في وظيفة عامل أو شراء العقارات أصبح رهناً بموافقة الأجهزة الأمنية، ومحاولتك لاستقبال خبر ثقافي أو سياسي عبر الانترنت أصبح ولاء للخارج أو محاولة لاقطاع جزء من البلاد أو مؤامرة على أمن الدولة، وإن كنت منتبهاً إلى أي حراك سياسي خارج إطار حزب البعث ومن في فلكه أو معترضاً على الفساد وسلوكيات النظام القائم، فأنت متهم مسبقاً بالانتماء إلى جمعية سرية تعمل على محاربة الوطن وتخريبه، وتعتبر خطراً على أمن الدولة يتوجب اقتلاعك من جذورك (إن كان لك ثمة أغصان أو جذور).

فأين هي حرية الفكر والثقافة والإعلام، وحرية تأسيس الأحزاب، حيث هناك حرية لبناء شبكات الفساد والقهر

وهذا يعني أن التغيير المقصود هدفه بالمقام الأول خلق الأرضية والاستعداد لدى أفراد المجتمع لقبول التوعية السياسية الديمقراطية والتشجيع على القيام بالدور الوطني، وبيان أهمية الدفاع عن الحقوق في سياق حضاري يحترم خصوصية كل فئة اجتماعية ومصالحها ضمن محددات المصلحة العامة، وتكامل الجزء والكل في المنظومة الاجتماعية القائمة على التناقض التفاعلي الإيجابي الذي يدفع بعملية التطور والتقدم الاجتماعي نحو الأفضل، وبالتالي تفعيل دور الفرد ضمن الجماعة في ظل تكامل وتقاطع المصالح والطموحات بتحقيق أداء جماعي متوازن وعقلاني لكل فئة اجتماعية لأجل المطالبة بالحقوق المهذورة، الأمر الذي يمهّد بصورة طبيعية لنشوء المقدمات الصائبة للفعل السياسي والاجتماعي الشامل نتيجة تعميم المعاناة والظلم وشمله لكافة فئات وشرائح المجتمع السوري وما يفرضه ذلك التعميم من ضرورة وحاجة لتضامن الجهود والتنسيق والتعاون بين الكل في مواجهة واقع الاستبداد والفساد المعمم والبنوي مصدر المعاناة والبيلاء الأكبر، وبالتالي خلق أرضية مناسبة للمساهمة في عملية التغيير الديمقراطي السلمي بإشترك كافة فئات المجتمع في هذا السبيل الأمن للانتقال بالبلاد من واقع الاستبداد والقهر إلى فضاءات الحرية والحق والقانون . فالرؤية الفلسفية للتغيير لدى ائتلاف إعلان دمشق تتوافق وتتسجم مع الخيار الوطني الديمقراطي الساعي للتحرر من الوصاية والإقصاء وبلورة منطوق الدفاع عن المصلحة الوطنية والاعتراف بتنوع وتعددية مكونات المجتمع السوري، ورغم أن فكرة التغيير الديمقراطي لاقت قبولا لدى المواطن السوري أينما كان موقعه في النسيج الاجتماعي، إلا أنها ما زالت قيد التشكيل والتكوين مقارنة مع فكرة التغيير الثوري التي لها امتدادات تاريخية متجذرة في عقول عدد كبير من الطبقة السياسية، ولذلك نجد أن التغيير الديمقراطي أقرب إلى الإصلاح الديمقراطي منه إلى التغيير الثوري، ويتفق معه في الأساسيات والجوهر، قد يختلف في بعض الجزئيات والتفاصيل الصغيرة عن الإصلاح الديمقراطي وتحديداً في الجانب النظري والمعنوي المتعلق بسيكولوجية الإنسان السوري الذي عاش في مناخ ثوري نظري شعاراتي عقود عديدة، أدى في الغالب إلى تلفه وتمسكه بالمفاهيم والمصطلحات النظرية أكثر من التفكير في الإمكانيات الواقعية لعملية تحويل وترجمة الشعار إلى فعل سياسي له صدى وإمكانية في الواقع، الأمر الذي أدى إلى حجب الصورة الحقيقية للواقع السياسي بمعطياته عنه، فالتغيير والإصلاح الديمقراطي لهما مسار واتجاه واحد من حيث المعاني والدلالات السياسية والنتائج ويلتقيان عند محور مشترك هدفه إنقاذ الشعب والدولة من براثن الاستبداد والفساد وهيمنة الحزب الواحد وسياساته الإقصائية الخاطئة .

إذا التغيير والإصلاح الموصوفان بالديمقراطي والسلمي لهما اتجاه وهدف واحد رغم الاختلاف والتباين الجزئي الذي مازال في طور المناقشة والجدل النظري، وفي كل الأحوال لا بد من توسيع دائرة الحوار والتواصل من أجل التوضيح والبيان لإزالة اللبس والغموض بموازاة السعي الدائم لكسب الرأي العام عبر التجديد المستمر لآلية العمل سواء في الداخل السوري بتفعيل وتنشيط الحراك السياسي والمدني الديمقراطي السلمي أو في الخارج بكسب المزيد من المتضامنين والمتعاطفين من أوساط المدافعين عن حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني لدعم المشروع التغيير الديمقراطي وتحقيق آمال وطموحات أبناء الشعب السوري في غدٍ خالٍ من الاستبداد والقمع .

إنهم يخيفون السجان!

خرجوا إلى الحرية بعد انتهاء أحكامهم، خرجوا معصوبي العينين مقيدي اليدين. سأل السجان أولهم جبر الشوفي: أين تريد ان ننقلك ونطلق سراحك؟ أجابه في الصالحية، استغرب السجان، لكن جبر المشتاق للشام أيضا، كان راغبا ألا تراه عائلته وأهل بلده في السويداء وهو في ثيابه الرثة من آثار السجن. كان يريد أن تكون ثيابه جميلة زاهية كحريته، لذلك أصر . وفي الصالحية رفعوا الغطاء عن عينيه، وفكوا قيد يديه، فسار ودخل إلى أول محل ملابس صادفه. وعندما استقبله البائع بتجهم سارع لطمأنته بأنه ليس كما قد توحى ملايسه، بل هو سجين سياسي من إعلان دمشق قد أطلق سراحه للتو، ولديه المال اللازم للشراء. عندها انفجرت أسارير البائع فعرض تقديم الملابس له كهدية، لكن جبر الفرح والزاهي بحريته وكرامته أصر على دفع ثمنها.

أطلق سراحهم واحدا إثر الآخر، جبر وأحمد وأكرم وفداء ووليد وباسر، بعد إسماعهم مجموعة من الإنذارات والتهديدات المترافقة بمدائح لوطنيتهم وثقافتهم، مع تكرار المعزوفة الشائعة عن الهجمة والضغط التي يواجهها النظام بسبب ممانعته المشهودة!

أطلق سراحهم بعد قضائهم كامل محكوميتهم، والتي أنزلها بهم قضاء فقد سمعة استقلاله الشهيرة. ومع أنهم حشروا تنكيلا في مهاجع السجناء المجرمين، فقد حرموا من المساواة بهم، ولم يحصلوا على مثل حقوقهم، وبينها تخفيض ربع المدة المعتاد. وكانوا قد شاركوا قبل سنوات نخبة من زملائهم الأحرار في التعاقد حول إطلاق إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي سييلا، من أجل الخروج السلمي والأمن والمنتدج من الأزمات السورية المستقلة. والانتقال بسورية من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية، داعين جميع أبناء الوطن من مختلف الفئات، بما فيهم البعثيون، إلى المشاركة في حوار وطني شامل ومتكافئ حول ذلك، ورافضين للتغيير المحمول من الخارج.

وعندما عقدوا مجلسهم الوطني الأول على طريق الإعداد للمؤتمر الوطني المنشود، سرعان ما واجهتهم السلطة بالاعتقالات والملاحقات والضغط الأمنية المتتابعة. على دعوة الحوار ردت السلطة بالسجن، وعلى دعوة الإصلاح ردت: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة!. وهي لاتخوض أية معركة سوى معركتها المستمرة ضد حريات مواطنيها!

هكذا، لا تعرف السلطة الأمنية سوى إجراءات من طبيعتها، وهي تحذر الحوار وكل أشكال صراع البراهين والأفكار، فتلجأ باستمرار للقوة والتعسف، وبذلك لا تزيح من يقف بمواجهتها فقط، بل تحاول إرهاب الآخرين ودفعهم للتواري والعزلة أيضا.

لكن ما دامت السلطة قوية وكنية القدرة كما تزعم، فلماذا غطى السجان عيون المعتقلين في لقائه الأخير معهم قبيل إطلاق سراحهم؟ هل رغب السجان في بقاءه مجهولا، أي في الفصل بين شخصيته ودور السلطة الأمنية التي يمثل، وبذلك كان عمله مجرد دور أو منصب حرص على فك علاقته الشخصية به؟!

ذاك هو الفرق إذن بين السجان الذي تحول سجيننا متخفيا لا يستطيع مواجهة عيون سجنائه، وبين أولئك الأحرار الخارجين من الأسر، كراما رافعي الرأس ك جبر الشوفي الذي انطلق إلى الصالحية معلنا شخصه وحريته.

وهو نفس الفرق بين من فرض الرقابة على ورده سوريا المتحررة من الأسر د. فداء الحوراني، مسجلا ومصورا القادمين لتهنئتها، وبين أولئك المستمرين في زيارتها زرافات ووجدانا من عدة محافظات سورية.

وهو الفارق بين علي العبد الله الذي ناضل طويلا في صفوف المقاومة الفلسطينية، واختار أخيرا ومع ولديه الدفاع عن حرية المواطن والوطن، فتكرر سجنه معهما، وبين سجانته الذي خاف من رؤيته حرا، فأعاده إلى السجن فور خروجه منه! هو فارق بين الحر مهما اختلف وضعه، داخل السجن أو خارجه، مادام مدافعا عن أفكاره، وبين سجين سلطته التي لا يستطيع الدفاع عنها، فيلجأ إلى سجن معارضيهما، العزل إلا من قوة الأفكار!

٢٠١٠/١٦/٢٦ هيئة تحرير النداء

والخوف والتخريب في مفاصل المجتمع والدولة... وما هي دواعي استمرار العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية بجوانبه السلبية والمنتهكة لحقوق المواطن السوري، حتى بات الشيخ يخشى على حياته ولقمة عيشه عندما يفكر أن يخرج عن نص خطبة يوم الجمعة المحدد أو المعد مسبقا من قبل الجهات الأمنية .

وفي المشهد الاقتصادي الذي بدوره يلخص المشاهد الأخرى السابقة الذكر، نسمع نحيب اليكاه والألم في كل بيت بنسبة لا تزيد عن ((٩٩%)) من الأسر السورية المكافحة، لقد فقدوا الأمل بضمن لقمة عيش كريمة ليوم الغد، أما حالات الذل والهوان فحدث ولا حرج لكثرتها (فقر - بطالة - هجرة - جريمة - تشرد... الخ)، المجال مفتوح لمن ينهب ولرموز الفساد في سلك الدولة وخارجها وحتى في القضاء الذين باتوا معروفين للقاصي والداني من أبناء الشعب السوري الذي يعاني الخوف والقلق من يومه التالي، ويتساءل كيف سيكون المستقبل؟

وهنا يكمن سر الطامة الكبرى: الكل يعلم ويدرك أنه يفقد جميع أشكال وحالات الأمن والأمان على المستويين المادي والمعنوي، وأنه غير قادر على التعبير عن رأيه ومشاعره النفسية وحالته المعيشية بحرية، ولا يمتلك إمكانات الدفاع عن حقوقه ولا يطالب بها خشية الأسوأ القادم....

إن هذه الحالة التراجيدية هي مرحلة مؤقتة يمكن للشعب السوري تجاوزها بطاقاته المتجسدة في مكوناته المختلفة، وتوجيهها عبر نضال سياسي سلمي ديمقراطي حر، وبالانخراط في تجمعات مدنية عصرية تهتم بجميع مسائل الشأن الوطني العام وبقيضايا المواطنين، ومن خلال العمل في صفوف أحزاب سياسية ديمقراطية وطنية تدفعها للتلاحم في ائتلاف سياسي ديمقراطي معارض، قد يكون قادر على توجيه سلوكيات النظام الحاكم نحو مصالح المواطن السوري والوحدة الوطنية التي تهدها الكثير من المصالح الإقليمية والدولية، بسبب عملية إعادة تقسيم مناطق النفوذ والثروات على خلفية الأزمات الاقتصادية العالمية الجديدة وتغيرات المناخ والبيئة والانفجار السكاني الذي لم يعد تتحملة الكثير من المنظومات والتحالفات في الدول المتقدمة اقتصاديا وعلميا .

تنويه: ما ينشر في صفحات "آراء ومواقف" يعبر عن آراء ومواقف أصحابها.